



أساليب التحليل المالي

أساليب التحليل المالي

تحدثنا في العدد السابع عن التحليل المالي من حيث المفهوم والاهمية والاهداف في هذا العدد سوف نتطرق على السالي التحليل المالي حيث سنتطرق على اسلوبين من هذه الاساليب بشي من التفصيل وسنتحدث في العدد القادم ان شاء الله عن بقية الاساليب . علماً ان هذه الاساليب هي الاكثر شيوعاً وهنا اساليب اخرى متعددة غير هذه الاساليب .

يتوجب على المحلل المالي استعمال الأدوات التحليلية المناسبة والتي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة من اجل الوصول إلى نتائج أو قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المنشأة نحو تحقيق أهدافها وأهداف المستثمرين وجميع الأطراف المهتمة بنتائج هذا التحليل , ومن أهم هذه الأدوات التحليلية التي يمكن استعمالها لهذه الغاية وأكثرها انتشاراً :

القوائم المالية المقارنة .

النسب المالية .

تحليل التعادل .

قائمة التدفق النقدي .

أولاً - القوائم المالية المقارنة :

تعتمد هذه الأداة التحليلية على بيان التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة , وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة , حيث تساعد هذه المقارنة في التوقف على مدى التقدم أو التراجع الذي حققته المنشأة على مدى سنوات حياتها[1] , والتحليل بمقارنة القوائم المالية يهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف في الهيكل المالي لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة .

وقبل القيام بهذه الدراسة لابد من ترتيب القوائم المالية وتصنيفها بالشكل الملائم وذلك لتصبح قابلة للدراسة بشكل سليم , وبأخذ تحليل القوائم المالية المقارنة احد الشكليين التاليين [2]:

في هذا الشكل من التحليل يتم تحويل الأرقام المطلقة للبند في القوائم المالية إلى نسب مئوية في كل مجموعة والهدف من هذا إظهار الأهمية النسبية لأحد العناصر أو لكل العناصر التي تشكل مجموعة معينة في القائمة من جهة وإظهار الأهمية النسبية للمجموعات الفرعية التي تشكل مجموع القائمة من جهة أخرى , ولعل أهم ما يوفره هذا التحليل توضيحه للأهمية النسبية للبند التي تتكون منها قائمة معينة ويمكن استخراج الأهمية النسبية للبند من خلال الصيغة التالية:

قيمة البند

$$100 \times \frac{\text{الوزن النسبي للبند}}{\text{مجموع البنود التي ينتمي إليها البند}} =$$

مجموع البنود التي ينتمي إليها البند

وبعد استخراج الوزن النسبي لكل البند يقوم المحلل المالي برصد هذه النسب والتعرف على أسباب ارتفاعها أو انخفاضها . ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب من التحليل بأنه يقتصر على فترة زمنية واحدة مما يجعل المؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة , وكذلك تغير الوزن النسبي لعنصر ما في مجموعة معينة ليست بالضرورة راجع إلى تغير قيمة هذا العنصر , ربما يكون هذا التغير بسبب تغير قيمة المجموعة رغم ثبات قيمة العنصر نفسه .

التحليل الأفقي :

ويقوم هذا التحليل بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم المالية ورصد التغيرات الحادثة فيها من خلال أكثر من فترة مالية مما يؤدي إلى إظهار التغيرات التي طرأت على هذه البنود , ومن هنا وصف هذا الأسلوب بأنه أسلوب حركي ديناميكي بعكس أسلوب التحليل الرأسي الذي يوصف بأنه تحليل سكوني .

ويتم هذا التحليل للقوائم المالية عن طريق دراسة الاتجاه وحساب الأرقام القياسية لعدد من الفترات الزمنية بعد أخذ أرقام العناصر لفترة معينة على أنها رقم فترة الأساس وتحسب الأرقام القياسية لسنوات المقارنة من خلال المعادلة :

قيمة العنصر في سنة المقارنة

$$100 \times \frac{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}}$$

قيمة العنصر في سنة الأساس

ويقوم المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء وهو مايساعده بشكل أفضل على انجاز تحليله .

ومن الجدير ذكره هنا ضرورة إعطاء عملية اختيار سنة الأساس أهمية خاصة واختيارها بشكل سليم وبحيث تكون هذه السنة صالحة لان تكون أساسا للمقارنة , وان تكون هذه السنة سنة طبيعية لم تتعرض لظروف استثنائية تؤثر على الأداء العام في المنشأة , وذلك لان صحة النتائج التي نحصل عليها من حساب الأرقام القياسية تتوقف على مدى صحة اختيار سنة الأساس وكذلك القدرة على الاستفادة من هذه النتائج .

ثانياً - النسب المالية:

تعد النسب المالية وسيلة هامة من وسائل تحليل المركز المالي وربحية المنشأة [3] , وهي عبارة عن نسبة مئوية بين عنصر أو أكثر من مجموعة معينة وعنصر آخر أو أكثر من مجموعة أخرى , وتعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي إذا استخدمت بدقة وفُسرَت نتائجها بعناية وهي من أقدم أدوات التحليل المالي حيث ظهرت في العقد الثاني من القرن التاسع عشر , كما تعد النسب المالية وسيلة هامة وناجحة في تقويم الأداء والرقابة المالية وذلك للأسباب التالية [4]:

سهولة استخراجها من القوائم المالية

إمكانية الاعتماد على النسب المالية في تحديد اتجاهات النمو والانكماش لأوجه النشاط كافة في المشروع .

إمكانية متابعة أوجه النشاط في المشروع عن طريق مقارنة النسب المستخرجة لعدة سنوات

إمكانية إجراء المقارنات بين النسب المماثلة لعدد من المنشآت المتماثلة من حيث النشاط للحكم على مدى نجاح أعمال المشروع موضع الدراسة .

أنواع النسب المالية :

تصنف النسب المالية وفق أسس مختلفة ومتعددة , فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب , أو حسب الهدف من التحليل , أو حسب الأنشطة الاقتصادية للمشروع ولامجال هنا لذكر جميع هذه التصنيفات إنما سيتم عرض النسب المالية الأكثر دلالة وفائدة في دراسة وتحليل المركز المالي وأهم هذه النسب :

نسب السيولة

نسب الربحية

نسب النشاط

نسب التغطية

نسب السيولة :

تعتبر السيولة في أي مؤسسة من المؤشرات الهامة التي تقيس مقدرة هذا المؤسسة على مواجهة الالتزامات الناجمة عن أعمالها الاعتيادية , ودراسة السيولة تتناول الفترة الزمنية اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية وكذلك تكاليف تحويل هذا الأصل إلى نقدية , وتتم دراسة سيولة المشروع بواسطة النسب الثلاث التالية :

نسبة التداول : وتقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وهي تعكس نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة وتعطى بالعلاقة التالية :

الأصول المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{100 \times \text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

ولا توجد هناك نسبة دقيقة ومعينة لأخذها كمعيار للحكم على سيولة أي منشأة و هي تختلف من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة نشاط هذه المنشأة , إلا انه عادة مايقوم المحلل المالي بالحكم علة مؤشرات نسبة التداول من خلال مقارنتها بالمعيار النمطي المتعارف عليه وهو (1:2) حيث يشير هذا المعيار إلى إن تحتفظ أي منشأة بوجدي نقد من الأصول المتداولة لكل وحدة نقدية من الالتزامات . الأمر الذي يساعد المنشآت على سداد ديونها في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد .

نسبة السيولة السريعة : في هذه الحالة يتم استبعاد المخزون عند احتساب هذه النسبة وتعطى بالعلاقة التالية :

الأصول المتداولة - المخزون

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = 100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

والسبب في استبعاد المخزون عند احتساب هذه النسبة يعود إلى وجود عدة أصناف من المخزون لا يمكن بيعها بسهولة لأنها تكون مكملة لأصناف أخرى وكذلك عادة ما يتم بيع المخزون بالدين وهذا يعني انه يتحول إلى ذمم مدينة قبل إن يتحول إلى نقد

نسبة الجاهزية النقدية : في هذه الحالة يتم مقارنة الأصول النقدية وشبه النقدية والتي تمثل الأموال النقدية وشبه النقدية والتي تمثل الأموال النقدية في صندوق المنشأة أو في المصارف وكذلك أوراق القبض القابلة للخصم والأوراق المالية القابلة للبيع في سوق الأوراق المالية وحيث يتم مقارنتها مع الخصوم المتداولة بالعلاقة :

الأصول النقدية

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = 100 \times \frac{\text{الأصول النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

نسب الربحية :

يعتبر تحقيق الأرباح السبب الرئيسي في قيام المنشآت الاقتصادية واستمرارها وكذلك يتم اللجوء إلى دراسة معدلات الربحية لهذه المنشآت ومقارنتها مع المنشآت المماثلة لها لما لهذا التحليل من أثر مباشر على تحليل باقي أوجه النشاط في هذه المنشآت ويمكن دراسة ربحية أي مشروع بواسطة نوعين من النسب هي :

نسب ربحية المبيعات : وهي نسبة هامش الربح , وهامش الربح الإجمالي

نسبة هامش الربح :

ويقاس هذا المؤشر المبلغ المتبقي على شكل نسبة مئوية من كل وحدة نقدية بعد دفع المنشأة لثمن بضائعها وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل [5] وتحسب العلاقة :

مجمل الربح

$$\text{هامش الربح} = 100 \times \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

صافي المبيعات

نسبة هامش الربح الصافي :

وهذه النسبة تبين لنا مقدار الربح الصافي الذي تحققه المنشأة من صافي مبيعاتها المحققة وتحسب بالعلاقة التالية :

صافي الربح

$$100 \times \frac{\text{هامش الربح الصافي}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

صافي المبيعات

نسب ربحية الاستثمارات :

نسبة العائد على الاستثمار :

وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح بعد الضريبة ومجموع الأصول , وكذلك تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الأرباح من استخدام الأصول المتاحة وتعطى بالعلاقة التالية :

صافي الربح بعد الضريبة

$$100 \times \frac{\text{العائد على الاستثمار}}{\text{إجمالي الأصول}} =$$

إجمالي الأصول

العائد على حقوق الملكية :

وتقيس هذه النسبة العائد المتحقق من استثمار المالكين في المنشأة وتعطى بالعلاقة التالية :

صافي الربح بعد الضريبة

$$100 \times \frac{\text{العائد على حقوق الملكية}}{\text{حقوق الملكية}} =$$

حقوق الملكية

نسبة الربح الشامل :

صافي الربح الشامل بعد الضريبة

$$100 \times \frac{\text{نسبة الربح الشامل}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

صافي المبيعات

نسب النشاط :

تستخدم هذه النسب لتقييم كفاءة المنشأة في إدارة موجوداتها المتاحة حيث إن دوران هذه الأصول يحدد زمن الدورة التشغيلية والذي يعرف بالزمن اللازم لتحويل النقد إلى بضاعة ثم نقد مرة أخرى [6] ومن هذه النسب التالية :

معدل دوران المخزون : وتبين هذه النسبة قدرة وكفاءة المنشأة في إدارة المخزون وبيع بضائعها وتعطى بالعلاقة التالية :

صافي المبيعات

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{100 \times \text{وسطي المخزون}}$$

وسطي المخزون

ويتوقف ارتفاع وانخفاض معدل دوران المخزون على طبيعة السلع التي تتعامل فيها المنشأة من حيث سرعة التلف والبضائع التي ترغب المنشأة بالتخلص منها بشكل سريع بينما يكون عكس ذلك في المنشآت التي تتعامل مع سلع لها قدرة تخزينية كبيرة كالسلع المعمرة والمجوهرات الثمينة وغيرها .

معدل دوران الحسابات المدينة : يستخدم هذا المعدل لتقويم كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها وتقويم السياسة الائتمانية المتبعة في هذه المنشأة :

صافي المبيعات الآجلة

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{100 \times \text{وسطي الحسابات المدينة}}$$

وسطي الحسابات المدينة

متوسط فترة التحصيل : وتعتبر هذه النسبة من المؤشرات التي تساعد في تقييم سياسة منح الائتمان وسياسة التحصيل في المنشأة حيث تقيس السرعة التي تقوم بها المنشأة بتحصيل ديونها من الغير

وسطي الحسابات المدينة

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{عدد أيام الفترة المدروسة} \times \text{وسطي الحسابات المدينة}}$$

صافي المبيعات الآجلة

معدل دوران الأصول الثابتة : وهذا المعدل يقيس كفاءة المنشأة في استخدام أصولها الثابتة في تحقيق المبيعات وهذا المعدل يدل أما على زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة أو وجود طاقة معطلة

صافي المبيعات

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{100 \times \text{وسطي الأصول الثابتة}}$$

صافي الأصول الثابتة

معدل دوران صافي رأس المال العامل : وهذا المعدل يقيس مقدرة المنشأة في استغلال الأصول السائلة التي تحتفظ بها المنشأة

المبيعات

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = 100 \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{رأس المال العامل}}$$

رأس المال العامل

نسب التغطية : تقيس هذه النسب مدى اعتماد إدارة المنشأة على كل مصدر من مصادر التمويل ومن أهم هذه النسب :

1-نسبة المديونية : توضح نسبة المديونية مدى اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية في تمويل استثماراتها ، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما دل ذلك على اعتماد المنشأة على مصادرها الذاتية في تمويل استثماراتها

إجمالي القروض

$$\text{نسبة المديونية} = 100 \times \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

إجمالي الموجودات

نسبة المديونية طويلة الأجل : وتبين مدى اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية في تمويل استثماراتها

إجمالي القروض طويلة الأجل

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = 100 \times \frac{\text{إجمالي القروض طويلة الأجل}}{\text{إجمالي رأس المال الدائم}}$$

إجمالي رأس المال الدائم

نسبة الملكية وتعطى بالعلاقة التالية :

حقوق الملكية

$$\text{نسبة الملكية} = 100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة : وتبين مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة

حقوق الملكية

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة = $100 \times \underline{\hspace{2cm}}$

صافي الأصول الثابتة

نسبة تغطية فوائد القروض :وتبين هذه النسبة إلى أي مدى يمكن لأرباح المنشأة أن تتدنى ولايزال باستطاعتها تغطية ودفع الفوائد عن قروضها وتعطى بالعلاقة الرياضية التالية :

الأرباح قبل الفوائد والضرائب

نسبة تغطية الفوائد = $100 \times \underline{\hspace{2cm}}$

الفوائد المدفوعة

مشاكل وحدود النسب المالية

يوجد هناك حدوداً لاستخدام النسب المالية بسبب بعض العيوب الذاتية فيها مما يؤدي إلى نتائج مظللة في بعض الأحيان لذلك لابد من أخذ هذه المحددات بعين الاعتبار عند التحليل باستخدام النسب المالية ولعل ابرز هذه المشاكل ما يلي[7] :

مشكلة اختيار الأساس السليم للمقارنة

مشكلة اختلاف ظروف المقارنة من مشروع إلى آخر ومن فترة إلى أخرى

مشكلة التغير في قيمة النقد

الاختلاف في المصطلحات والمفاهيم المحاسبية

مشكلة المعطيات في الأجل القصير

والى اللقاء في العدد القادم باذن الله

مخلف محمد سليمان

ماجستير في إدارة الأعمال

[1] - مؤيد عبد الرحمن الدوري و نور الدين أبو زناد - التحليل المالي باستخدام الحاسوب - دار وائل للنشر - عمان - الأردن - 2006

[2] - صافي فلوح - المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات - منشورات جامعة دمشق 1990

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربي